Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

دور مؤشرات التحليل المالي في ربحية المصارف العراقية

الباحث / علي عبد السادة حسين
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

يهدف البحث الى استخدام التحليل المالي للوقوف على العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف العراقية، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات. اذ يعتمد البحث على المنهج التطبيقي للبيانات المالية الخاصة بمصرفي الأهلي العراقي والتجاري العراقي للسنة المالية 2020. حيث تم اعتماد نسب الربحية كونها متغير مستقل وقياس اثر ذلك على مستوى الربحية (المتغير المعتمد) لغرض تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يؤدي الى تعظيم الربحية، فضلا عن مساهمتها بتقويم كفاءة اداء المصارف التجارية التي تشهد تطورا ملحوظا وسريعا وبشكل متلاحق في بيئة تشتد بها المنافسة، وتم التوصل الى ان مؤشرات التحليل المالي لها دور في تقويم أداء المصارف وتعزيز ربحيتها للاستمرار في سوق الاعمال.

كلمات مفتاحية: (مؤشرات التحليل المالي، نسب الربحية، النسب المالية)

Abstract

The research aims to use financial analysis to determine the factors that affect the profitability of Iraqi banks, based on a set of indicators. The research depends on the applied approach to the financial statements of the Iraqi National Bank and the Iraqi Commercial Bank for the fiscal year 2020. Where profitability ratios were adopted as an independent variable, and the impact of this was measured on the level of profitability (the approved variable) for the purpose of analyzing and employing them in a way that leads to maximizing profitability, as well as their contribution to evaluating the efficiency of the performance of commercial banks, which are witnessing a remarkable, rapid and successive development in an intense environment It was concluded that the indicators of financial analysis have a role in evaluating the performance of banks and enhancing their profitability to continue in the business market.

Keywords: (indicators of financial analysis, profitability ratios, financial ratios)

المقدمة:

تتميز المصارف التجارية بأنها مؤسسات ذات خصوصية عالية تميزها بأنها ذات اهمية بالغة لدورها الكبير في عملية التنمية الاقتصادية، حيث ان فحوى عمل المصارف هو تجميع مدخرات الافراد والمؤسسات واموالهم واستخدامها في مجال الاستثمار هادفة الى تحقيق الربح من خلال ذلك، لذلك يتطلب هذا الامر التحقق من كفاءة الاداء في المصارف، في تحقيق افضل النتائج باستخدام تلك الموارد، حيث ان تقييم الاداء يساعد في تعيين التغيرات المطلوبة وتحديد متطلبات تحسين مركز المصرف التنافسي في العالم، لذلك يعتبر ذات اهمية كبيرة في المصارف، تبعاً للتغير المستمر والمتسارع للعالم من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا التسارع في التغيير في العمل يعرض صناعة الخدمات المصرفية العراقية الى الكثير من الصعوبات التي تزيد صعوبة تكيف المصارف التجارية مع هذا التغير وبشكل طبيعي، ان

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

لم تبذل جهدا لفهم هذا التغيير استعدادا لمواجهته، لذلك يتطلب من المصارف التجارية قراءة جديدة للبيئة العراقية لأنها ذات تجربة فتية في مثل هكذا بيئة. محققة بذلك مكانة وموقعا مميزا في الاسواق المنافسة، مما يتطلب منها اداء دورا استراتيجيا بإعتمادها على آليات مختلفة لاتخاذ القرارات.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

تمثل منهجية البحث المسار الميداني والطريقة العلمية المتبعة لتحديد المشكلة وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضيات البحث وتحقيق أهدافه من خلال عرض شامل وموجز لجوانب البحث الأخرى.

1-1: مشكلة البحث

تحتاج المصارف الى التحليل والمتابعة لأنشطتها المختلفة وبسبب المنافسة في القطاع المصرفي تعاني بعض المصارف من عدم الاهتمام بدراسة مسببات او عوامل انخفاض ربحيتها وتحسين الأداء.

و يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي: ما مدى مساهمة مؤشرالربحية في تقييم أداء المصارف التجارية.

1-2: هدف البحث

يمكن تلخيص اهداف البحث بالاتي:

1- عرض تلخيص للنشاط المصرفي.
2- دراسة وتحليل مؤشرات التحليل المالي ودورها في المصارف.
3- التعرف على اهم العوامل الاساسية التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية.

1-3: اهمية البحث

من المؤشرات التي تؤدي الى انجاح اعمال المصارف التجارية هو مؤشر الربحية، حيث ان هذه المؤشرات تعمل على زيادة الثقة من قبل القائمين على المصارف ويعزز اواصر الارتباط مع الاطراف المستخدمين لها، بالإضافة لتعزيز الجانب الاستثماري للقطاع المصرفي لاسيما في تقديم الخدمات المالية ذات الكفاءة العالية في مجال الاستثمار، وان اهمية البحث تكمن في تشخيص ودراسة العوامل التي تؤثر على الربحية في المصارف التجارية، متمثلة بمصرفي التجارة العراقي والاهلي العراقي (عينة البحث).

1-4: فرضية البحث

يعتمد البحث فرضية أساسية مفادها إمكانية تحديد العوامل المؤثرة بنسب الربحية في المصارف التجارية العراقية باستخدام نسب التحليل المالي.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

1- هناك اثر لمجموع الموجودات في ربحية المصرف.
2- هناك اثر في مجموع حق الملكية على ربحية المصرف.
3- هناك اثر للتوظيف على ربحية المصرف.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

4- هناك اثر لحجم المديونية على ربحية المصرف.

1-5: حدود البحث المكانية:

شملت الدراسة المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي وهما من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-6: الحدود الزمانية:

اعتمد البحث السنة المالية 2020 كون رأس المال واحد والبالغ (250) مليار لكلا المصرفين للسنة المالية آنفة الذكر واجراء مقارنه بينها.

1-7: دراسات سابقة:

أولاً: دراسة (عيسى، واخرون، 2021)	
العنوان	تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية
الهدف	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة، الكفاءة والكفاية)،
الاداة	الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية لهذه البنوك خلال الفترة 2015-2019
اهم الاستنتاجات	ن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.
ثانيا: دراسة (الامين وناصر، 2022)	
العنوان	مخاطر راس المال واثرها على ربحية المصارف التجارية
الهدف	هدفت الدراسة الى معرفة وقياس مخاطر رأس المال على المصارف التجارية، وقياس ربحية المصرف التجاري وبيان الاثر الذي تسببه مخاطر رأس المال على المصرف التجاري عينة الدراسة
الأداة	باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي عن طريق البرنامج الاحصائي
اهم الاستنتاجات	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) لمخاطر رأس المال على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع.

من خلال عرض الدراسات السابقة نستنتج إمكانية استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقويم أداء المصارف وتحسين مستوى الربحية. وهذا ما يميز البحث الى تبنيه المصارف العراقية لقياس المؤشرات المالية ذات التأثير على الربحية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

2-1: مفهوم وأهمية المصارف التجارية:

2-1-1: مفهوم المصارف التجارية:

هناك مجموعة من الانظمة والقوانين التي تحكم نشاط المصارف الاهلية والتي يختلف مفهوم المصارف الاهلية وفقا لها، حيث ان هذه القوانين هي التي تقوم بأعداد النشاط الذي يمارسه المصرف الاهلي، وذلك لأن المصرف مؤسسة مالية تقدم خدمات نقدية، وائتمانية، وتمويلية، لمستخدميه، وفقا لطلباتهم ووفقا للضوابط التمويلية التي يزاولها المصرف، وهنا تجدر الاشارة الى ان المصارف الاهلية

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

((المصارف التي تقوم وبشكل معتاد بقبول وديعة يتم دفعها عند الطلب او لأجل محدد، وتقوم بمزاولة عمليات تمويلية داخلية وخارجية. كما تقوم بتنمية الادخارات والاستثمارات المالية داخليا وخارجيا، وتساهم ايضا في انشاء المشاريع وما تتطلبه من عمليات مصرفية، تجارية، ومالية، استنادا لتعليمات يقرها المصرف المركزي (ادور، 2007: 28)).

وعرفته المادة الاولى من قانون البنك المركزي العراقي الصادر بالأمر (56 لعام 2004) على انه "الشخص الحاصل على تراخيص او تصاريح بموجب قوانين المصارف تخوله بالاشتراك في العمليات المصرفية وغيرها من الانشطة المصرفية".

ومن الاهداف الرئيسية التي يروم المصرف الاهلي تحقيقها هو تحقيق الربح باعتباره المصدر الرئيس الذي يمكنه من الاستمرار بمزاولة اعماله واستمرار ديمومتها.

ويرى (قره داغي) ان تحقيق الربح العادل عن طريق توفير حاجات ورغبات الزبون يعد من الاهداف الرئيسية للمصارف الاهلية (قره داغي، 2004: 94).

2-1-2: اهمية المصارف التجارية:

يعتبر المصرف الاهلي دعامة اساسية من الدعامات التي تسهم في بناء هيكل البلد الاقتصادي، حيث يعتبر مصدرا مهما من مصادر تنفيذ السياسات النقدية للدولة وتساهم بفاعلية في تنمية اقتصاد المجتمع. وان تسارع اعمال المصارف الاهلية وزيادة نشاطها ادى الى تغير النظر اليها من كونها مؤسسة لتجميع واقراض المال، الى مؤسسات كبيرة، هادفة الى تقديم خدمة مصرفية للمجتمع، وايضا زيادة تمويل مشاريع التنمية، حيث تشكل المصارف الاهلية حلقة تفاعل لمختلف الانشطة الاقتصادية وتتسع هذه الحلقة باتساع تلك النشاطات، مما يؤدي الى زيادة نشاط المصرف الاهلي وتعدد خدماته. مؤدية بذلك الى زيادة دورها ومساهمتها في تحقيقها للتنمية الاقتصادية وبشكل متوازن. (العلاق، 1998: 51).

وهناك خاصية تنفرد بها المصارف الاهلية وهي خاصية خلق الودائع الجارية من خلال اقراض واستثمار مختلف الاوراق المالية، وتعتبر هذه الودائع نقودا لم تكن موجودة وتستمد صفة النقدية كونها تسحب بهيئة صكوك. مما يؤكد اهمية المصارف الاهلية ودورها في دعم السياسات النقدية المطلوب تحقيقها ضمن اطر واستراتيجيات تنمية البيئة الاقتصادية وتطويرها. (فهد، 2009: 77).

ثالثاً: الأنشطة المصرفية:

هنالك عدة أنشطة تقدمها المصارف نذكر منها: (قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004: الباب الخامس، المادة (27)).

1- استلام الودائع النقدية بشكل ودائع تحت الطلب او ودائع الأجل او أنواع أخرى من الودائع.
2- منح الائتمانات سواء كانت مضمونة او غير مضمونة او بامتياز.
3- الشراء او البيع لحسابها الخاص، او لحساب العملاء.
4- الاشتراك في التزامات طارئة، بما فيها الضمانات، او خطابات الاعتماد.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

5- تقديم خدمات المقاصة، والتسوية، والتحويل للنقد، او الأوراق المالية، وأوامر الدفع، وأدوات الدفع.

6- السمسرة النقدية.

7- حفظ وإدارة الأشياء الثمينة، بما فيها الأوراق المالية.

8- تقديم خدمات حفظ الائتمانات.

9- تقديم خدمات كمدير حافظ للأوراق او كمستشار مالي او كوكيل استشاري مالي. بالإضافة الى تقديم المعلومات المالية، والخدمات المرجعية الائتمانية.

2-2: ماهية ومصادر التحليل المالي:

يقوم التحليل المالي بدراسة مخرجات النظام المحاسبي وتحليلها وبشكل اساسي، لغرض توفير معلومات اكثر تفصيلا عن تلك التي تنشر في القوائم المالية وذلك للحصول على المؤشرات التي تساعد في تقييم اداء المصرف الحالي والتنبؤ بمستقبله. حيث يهدف لتحويل البيانات التي ترد في القوائم المالية، والبيانات المحاسبية، لمعلومات تفيده في اتخاذ القرار.

وعرف (ابو زيد، 2009: 20) التحليل المالي بانه: (عملية تحكيم تهدف الى تقييم الوضع المالي لوحدة ما ونتائج اعمالها عن الفترة الحالية والفترة الماضية لغرض تحديد افضل تقديرات وتنبؤات ممكنه عن الظرف الاداري في المستقبل).

كما عرف (محمد واخرون، 2008: 12) التحليل المالي بانه (دراسة البيانات المحاسبية والقوائم المالية بعد اعادة تبويبها تبويبا ملائما، باستعمال الاسلوب الكمي بهدف معرفة ارتباطات العناصر، والتغيرات التي تحدث على تلك العناصر، ولمدى فترات زمنية. ومعرفة ما هو اثر تلك التغيرات على هيكل الوحدة الاقتصادية المالي، وبما يمكنه من الحصول على المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، لغرض تصويب قراراتهم الادارية).

كما تتباين اغراض التحليل المالي وفقا لتعدد الاهداف وتنوعها والاطراف التي تقوم بعملية التحليل.

وتحظى استخدامات التحليل المالي الواسعة باهتمام الكثير على الرغم من تطلعهم الى اهداف متعددة من التحليل المالي كالإدارة , والمستثمرون، والدائنون، وسماسرة الاوراق المالية، والمصالح الحكومية، والعاملون بالمؤسسات المختصة بالتحليل، اذ تسعى كل فئة الى الحصول على معلومات مختلفة عن تلك التي تسعى الى الحصول عليها فئات اخرى، وذلك بسبب اختلاف الغاية من حصولها على تلك المعلومات. (رمضان، 2000: 65).

اما اغراض التحليل المالي فهي:

1- اختبار كفاءة العمليات، وتحليل الربحية للمصرف محل التحليل.

2- تقييم وضع المصرف المالي، وبالإضافة الى معرفة مركزه الائتماني.

3- تقييم اداء ادارات المصرف المختلفة.

4- تقييم الاداء للمصرف ولتنبؤات سابقة، او مقارنة اداءه مع مصارف من نفس القطاع.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

5- توفي البيانات المحاسبية المختلفة، والمؤشرات الكمية والتي تساعده في التنبؤ والتخطيط ولشتى الاغراض.

6- يعد اداة للمسح الابتدائي لغرض مزاولة أي نشاط.

2-3: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي: (مطر، 2006: 5)

هنالك مصدرين رئيسيين من مصادر الحصول على معلومات التحليل المالي وهي:

1- مصادر داخلية: وتتمثل بقائمة الدخل، والميزانية العمومية، وقائمة التدفق النقدي، وقائمة التغييرات في حقوق الملكية، والإيضاحات التي ترفق مع القوائم المالية، إضافة الى تقرير مراجع الحسابات، والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة. والتقارير الداخلية المالية المعدة للأغراض الادارية، كالتوقعات، والتنبؤات المالية

2- مصادر خارجية: وتتمثل بأسواق المال، ومكاتب البورصة، ومكاتب السمسرة، إضافة الى النشرات الاقتصادية الصادرة من المؤسسات الحكومية، بالإضافة الى المكاتب الاستشارية.

و يتوقف اعتماده على احداها بحسب طبيعة عملية التحليل واغراضها، وبحسب طبيعة المعلومات المطلوبة، سواءً كانت مؤشرات كمية، ام وصفية.

2-4: التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

ظهرت النسب المالية في القرن التاسع عشر حيث انها تعتبر من اقدم الادوات المستخدمة في التحليل المالي، وكان اصحاب العلاقة والمستفيدون يستعينون بها في ترشيد القرارات الاقتصادية، حيث ان سهولة فهمها واستخراجها سببا بارزا من اسباب انتشارها بين المستخدمين والمحللين. فضلا عن ذلك امكانية اعتمادها في تقييم اداء المؤسسة المالية، واوجه النشاط المتعددة، وتعرف بانها العلاقة القائمة فيما بين عنصر وعنصر اخر (عدة عناصر وعناصر اخرى). وتكون على هيئة نسبة مئوية، او كسر عشري، او بسيط. (خنفر والمطارنة، 2006: 127).

ويعرفها (النعيمي والتميمي، 2008: 83) بانها:

علاقة فيما بين القيم المحاسبية التي ترد في القوائم المالية، ترتب لغرض تكوين دالة تستخدم لتقييم اداء نشاط محدد عند وقت محدد، وهي من ابرز اساليب تقويم اداء المصارف الاهلية، وذلك لدورها في خلق علاقات بين القيم التي ترد في القوائم المالية. مؤدية الى اظهار مجموعة الحقائق المختفية فيما وراء الارقام المجردة. (عبد العزيز، 1986: 311 – 312).

ومن الممكن استخراج العديد من النسب المالية من تلك القوائم المالية، وغالبا ما تقسم تلك النسب، وتبوب لعدة مجاميع وعلى مختلف الاسس.

وتقسم النسب المالية الى مجموعات رئيسية (الصيرفي، محمد، 2014 –242) و(ابو زيد، 2009: 128)

1- نسب الربحية: تقيس هذه النسبة وتقيم قدرة المصرف على تحقيق عائد الاصول المتاحة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- نسب السيولة: من خلال هذه النسبة يتم معرفة قدرة المصرف الاهلي على سداد التزاماته القصيرة الاجل، حيث تكون هادفة الى تقييم وتحليل رأس المال العامل للتعرف على قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية.

3- نسب التغطية ((الدفع)): التعرف من خلال هذه النسبة على قدرة المصرف التجاري على توليد ناتج يغطي التزاماته الثابتة، التي يتحملها.

4- نسب النشاط: يتم من خلال هذه النسبة قياس فاعلية وكفاءة المصرف الاهلي في استثماره الامثل للأصول، وتوضح ايضا كفاءة الاداء للمصرف الاهلي بالإضافة الى معرفة ربحيته على المدى الطويل.

5- نسب الاقتراض: ويتم من خلال هذه النسبة تقييم وضع المصرف الائتماني، وقدرته على تسديد التزاماته، دون التأثير على استمرارية وديمومة المصرف.

6- نسب تكوين رأس المال: ويعبر عنها بنسب المديونية وذلك باعتبار ان تمويل المصرف يتم من مصدرين اما من أصحاب المصرف او من الدائنين الخارجيين، وتستهدف هذه النسب قياس مساهمة أصحاب المصرف في تمويله مقارنة بمساهمة دائني المصرف في تمويله.

2-5: منافع استعمال المؤشرات المالية:

تسهم النسب المالية في تحسين القدرات التنبؤية بأحداث المستقبل، وتضيق الفجوة الحاصلة بينها وبين تنبؤات الإدارة، بشكل يضمن استجابة متوازنة لنتائج المؤشرات المالية. وإن للمؤشرات المالية قدرة تنبؤيه وأيضا تستخدم اداةً للتخطيط. اما فوائد المؤشرات المالية ما يأتي: (النعيمي والتميمي: 2008، ص، 84).

1- اجراء تحسينات الاداء الممكنة وتعيين الفرص المناسبة.
2- تحديد معدل المخاطر المتوقعة .
3- تحديد فرص المؤدية للنمو وتحديد الربح الضائع الغير متحقق.

2-6: سلبيات المؤشرات المالية:

هناك بعض سلبيات المؤشرات المالية في تقييم الاداء توجز بالآتي: (الخلايلة، 1995: 45) و(Meig , et al. , 1996: 373).

1- تكون العوامل النوعية اكثر ملائمة لغرض تقييم اداء المصرف الاهلي الا ان النسب المالية تعنى بالأرقام التي تتصف بطابعاً كمياً.

2- النسب المالية اكثر عرضة لتلاعب الادارة، والتي بدورها قد تلجأ الى تحسين نسب معينة قبل انتهاء الفترة المالية.

3- ان تغير الاجراءات والطرق المحاسبية يؤثر على النسب المالية، فاتباع المصرف الاهلي اجراءات وطرق مختلفة قد يعطي نتائجا مضللة وفي مجالات كثيرة في التحليل المالي.

4- ان كثيرا من النسب تعتبر مؤشرا ساكنا كما في اعداد الكشوفات المالية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

ان تحسين الاداء المصرفي العراقي وتطويره وتمكنه من تطوير القطاع المصرفي المتسارع كان يعزى للأهمية الكبيرة التي احتلها قطاع المصارف وخاصة العراقية وذلك بعد ظهور مصارف اهلية عدة، حيث عملت بصورة منافسة للمصارف الحكومية. (البديري، 2003: 18)، حيث يقوم البنك المركزي بالأشراف على جميع انشطة المصارف سواء اكانت مصارف حكومية او اهلية، وفي ظل رقابة مستمرة ودعما دوليا. من البنك الدولي، الامر الذي ادى الى انعكاسا ايجابيا على استقرار سعر الصرف.

نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث:

أولا: المصرف الاهلي العراقي:

تأسس المصرف الاهلي العراقي بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 5802 والمؤرخة في 1995/2/1 برأس مال قدره (400) مليون دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 3/28/ 1995 على ممارسته الصيرف كمصرف استثماري باسم ((المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)) وفي 1995/4/8 باشر المصرف مزاولة اعماله.

و هناك العديد من الانشطة والخدمات التي يقدمها المصرف نذكر منها:

- حسابات العملاء بكافة انواعها من جاري وتوفير وودائع ثابتة بعملة الدينار العراقي والدولار الامريكي او اي عملات رئيسية اخرى.
- توفير القنوات والخدمات الالكترونية من خدمات بطاقات فيزا الكترون العالمية والخدمات المصرفية عبر الانترنت بالإضافة الى توفير مركز الخدمة الهاتفي المتخصص بالإجابة عن استفسارات عملاء المصرف وتقديم الحلول الفورية لهم.
- توفير شبكة من اجهزة الصراف الالي التي يستطيع من خلالها العميل الاستفادة من مزايا السحب النقدي والاستفسار عن ارصدة حساباته بالإضافة الى عمليات التحويل ما بين حسابات العميل وخدمات اخرى متنوعة.
- خدمة تحويل الرواتب للقطاع العام للدوائر والوزارات الحكومية ضمن مشروع التوطين بالإضافة الى شركات القطاع الخاص.
- التسهيلات الائتمانية لقطاع الافراد بأنواعها (القروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية) مقابل تحويل الراتب.

ثانيا: المصرف التجاري العراقي:

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في 11/ 2 / 1992 كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م. ش / 4524 والمؤرخة في 2/11/ 1992 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، برأسمال قدره (150) مليون دينار عراقي وحصل المصرف على اجازة ممارسة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم 14314 / 9 والمؤرخ في 7/12 / 1992 من اهداف المصرف الرئيسية:

1- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
2- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
3- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
4- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
5- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
6- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

تحليل البيانات:

من مؤشرات تقييم الاداء المهمة هي نسب الربحية، حيث توضح مستوى اداء المصرف بعدة جوانب، وان المحور المؤثر في ديمومة المصرف هو الربح، حيث ان الارباح تساعد المصرف على النمو الذي يؤدي الى تحقيق قدرا كبيرا من الارباح، مؤديا بعد ذلك الى القدرة على المنافسة والبقاء.

واستنادا الى قائمة المركز المالي، وحساب الارباح والخسائر الصادرة من المصرف الاهلي العراقي والمصرف التجاري العراقي، تم تحليل البيانات باستعمال النسب المالية وفقا لما يأتي:

قياس العوامل المؤثرة على الربحية:

فيما يلي تحليل بيانات المصرف الاهلي العراقي كما في 2020/12/31:

1- اثر مجموع الموجودات على ربحية المصرف:

مجموع الموجودات = المطلوبات + رأس المال

893.965 = المطلوبات + 250.000

المطلوبات = 643.965

(مجموع الموجودات \ صافي الربح) % = 893.965 \ 19.908 = 44.905 %

2- اثر مجموع حقوق الملكية على ربحية المصرف:

(مجموع حقوق الملكية \ صافي الربح) %

= ((رأس المال + احتياطيات قانونية وادارية + ارباح مدورة غير موزعة) \ صافي الربح) %

= ((250.000 + 57.483) \ 19.908) % = 15.445 %

2-1: اثر رأس المال على الربحية:

(رأس المال \ صافي الربح) %

= (250.000 \ 19.908) % = 12.558 %

2-2: اثر الاحتياطيات على الربحية:

(الاحتياطيات \ صافي الربح) %

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

= (57.483 \ 19.908) % = 2.887 %

3- اثر حجم المديونية على ربحية المصرف:

(المطلوبات \ صافي الربح) %

= (643.965 \ 19.908) % = 32.347 %

4- اثر التوظيف على ربحية المصرف:

(مجموع القروض والتسليفات \ صافي الربح) %

= (32.908478 \ 19.908) % = 1.653 %

فيما يلي تحليل بيانات المصرف التجاري العراقي كما في 2020/12/31:

1- اثر مجموع الموجودات على ربحية المصرف:

(مجموع الموجودات \ صافي الربح) %

= (616.949229 \ 35.456553) % = 17.4 %

1-1 : اثر الموجودات المتداولة على الربحية:

الموجودات الثابتة = مجموع الموجودات – الموجودات المتداولة

3.229798 = 616.949229 – الموجودات المتداولة

الموجودات المتداولة = 613.719431

(مجموع الموجودات المتداولة \ صافي الربح) %

= (613.719431 \ 35.456553) % = 17.309 %

2-1 : اثر الموجودات الثابتة على ربحية المصرف:

(الموجودات الثابتة \ صافي الربح) %

= (322.9798 \ 35.456553) % = 0.0911 %

2- اثر مجموع حقوق الملكية على ربحية المصرف:

(مجموع حقوق الملكية \ صافي الربح) %

= ((رأس المال + احتياطيات قانونية وادارية + ارباح مدورة غير موزعة) \ صافي الربح) %

= (307754629 \ 35456553) % = 8.68 %

2-1: اثر رأس المال على ربحية المصرف:

(رأس المال \ صافي الربح) %

= (250000000 \ 35456553) % = 7.051 %

2-2: اثر الاحتياطيات القانونية والاختيارية على صافي الربح:

(الاحتياطيات \ صافي الربح) %

= (19600544 \ 35456553) % = 0.553 %

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2-3: اثر الارباح المدورة غير الموزعة على صافي الربح:

(الارباح المدورة غير الموزعة \ صافي الربح) %

= (35456553 \ 38154085) % = 1.076 %

3- اثر حجم المديونية على صافي الربح:

(اجمالي المطلوبات \ صافي الربح) %

= (35456553 \ 309194600) % = 8.72 %

نتائج احتساب نسب الربحية في مستوى ربحية المصرف الاهلي العراقي:

ت	المتغير	العام %	الفرعي %
1	اثر مجموع الموجودات في ربحية المصرف	44.905	
2	اثر مجموع حق الملكية على ربحية المصرف	15.445	
	اثر رأس المال على ربحية المصرف		12.558
	اثر الاحتياطيات على ربحية المصرف		2.887
3	اثر حجم المديونية على ربحية المصرف	32.347	
4	اثر التوظيف على ربحية المصرف	1.653	

نتائج احتساب نسب الربحية في مستوى ربحية المصرف التجاري العراقي:

ت	المتغير	العام %	الفرعي %
1	اثر مجموع الموجودات في ربحية المصرف	17.4	
	اثر الموجودات المتداولة على ربحية المصرف		17.309
	اثر الموجودات الثابتة على ربحية المصرف		0.0911
2	اثر مجموع حق الملكية على ربحية المصرف	8.68	
	اثر حجم رأس المال على ربحية المصرف		7.051
	اثر الاحتياطيات على ربحية المصرف		0.553
	اثر الارباح المدورة على ربحية المصرف		1.076
3	اثر حجم المديونية على ربحية المصرف	8.72	

1- يتضح من الجدولين اعلاه ان اثر الموجودات على ربحية المصرف الاهلي العراقي والبالغ (44,9 %) كان تأثيره اعلى مما كان اثرها في المصرف التجاري العراقي حيث كانت (17,4 %).

2- ان مؤشر حقوق الملكية على ربحية المصرف الاهلي العراقي كان اعلى اثرا مما كان على ربحية المصرف التجاري العراقي حيث بلغت (8,6 %). اما مكونات حقوق الملكية فرأس المال كان اعلى اثراً مما كان عليه في المصرف التجاري العراقي. كما هو ذات الحال بالنسبة الى اثر الاحتياطيات على ربحية المصرفين.

3- اما بالنسبة الى اثر المديونية على ربحية المصرف الاهلي العراقي كان له اثرا كبيرا اكثر مما كان تأثيره على ربحية المصرف التجاري العراقي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

4- ايضا يتضح ان اثر التوظيف في ربحية المصرف الاهلي العراقي كان واضحا في حين لم يكن له وجود في المصرف التجاري العراقي.

5- يتضح مما تقدم في الجدولين ايضا، وتحليل النسب المالية انه من الممكن الاستفادة من النسب المالية في معرفة العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية. وبذلك تحققت فرضية البحث اي انه من الممكن تحديد عوامل التأثير على ربحية المصارف التجارية باستخدام النسب المالية المتعلقة بالربحية.

الاستنتاجات:

1- يهتم التحليل المالي بتحليل ودراسة مخرجات الدورة المحاسبية المنشودة في الكشوفات والقوائم المالية.

2- يمكن الاعتماد على الكثير من النسب المالية في التحليل المالي مثل نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسب النشاط وغيرها.

3- ان تحديد فرص نمو المصارفا لتجارية، والمخاطر المحتملة ايضا، يعد سببا من اسباب استعمال نسب التحليل المالي.

4- الاعتماد على نسب التحليل المالي يسهل عملية التنبؤ بالمشاكل المستقبلية المحتملة الوقوع، ويمكن من معالجتها، او تجنب حدوثها.

5- كما يساعد استخدام التحليل المالي في اداء مقارنة بين ما نفذ من الاهداف التي وضعها المصرف الاهلي والاهداف التي وضعت من قبل الادارة والمخطط تحقيقها.

6- تم تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية بواسطة النسب المالية المستخدمة في البحث.

التوصيات:

1- ينبغي على المصارف التجارية اعادة النظر في الاستراتيجيات والعمليات التي تستخدمها بسبب التطور التكنولوجي والمنافسات الحادة فضلا عن ذلك العولمة المالية لغرض استجابتها للتغيرات البيئية المالية الجديدة وبالأخص البيئة العراقية.

2- توظيف استعمال النسب المالية الأخرى والاستفادة منها في تقييم الأداء.

3- زيادة الموجودات المتداولة عن طريق تنويع مصادرها، لما لها الاثر الواضح على ربحية المصارف .

4- على المصرفين استمرار الالتزام بالشفافية والافصاح المالي، لزيادة اتاحة فرص الزبائن والمساهمين بهدف تعرفهم على نتائج العمليات المصرفية وتأثيرها على صافي الربح.

5- توسيع نشاط المصارف التجارية الاستثماري وعلى الاغلب في المجال الصناعي والعقاري لتحقيق اكثر الارباح.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قائمة المصادر:

1- .المصادر العربية

أ – قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

ب- الكتب:

1- ابو زيد، محمد المبروك " التحليل المالي شركات واسواق مالي " ط / 2، دار المريخ للنشر، 2009، المملكة العربية السعودية.

2- البديري، حسين جميل، " البنوك – مدخل محاسبي واداري "، ط / 1، دار الوراق للطباعة والنشر، 2003، عمان.

3- الخلايلة، محمود عبد الحليم، " التحليل المالي بالاستخدام البيانات المحاسبية "، ط/ 1995، 1.

4- العلاق، بشير عباس، " ادارة المصارف – مدخل وظيفي "، ط / 1، دار وائل للنشر، 1998، عمان.

5- النعيمي، عدنان تايه، وراشد فؤاد التميمي، " التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة "، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، عمان.

6- خنفر، مؤيد راضي، وغسان فلاح المطارنة، " تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي "، ط / 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، عمان.

7- رمضان، زياد، " الادارة المالية في الشركات المساهمة، مطبعة الصفدي، 2000، عمان،

8- عبد العزيز، سمير محمد، اقتصاديات " الاستثمار التمويل التحليل المالي، مدخل في اتخاذ القرارات " مؤسسة شباب الجامعة، 1986، الاسكندرية.

9- فهد، نصر حمود مزنان " اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية " ط / 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، عمان.

10- قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).

11- محمد، منير شاكر، واسماعيل اسماعيل، وعبد الناصر نور " التحليل المالي – مدخل صناعة القرار " ط / 3، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، عمان.

12- عيسى قروش، سمية فضيلي، عبد الرؤوف عز الدين، 2021، " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية – الجزائر، العدد 14، 31-46.

13- الأمين، حمزة عبد الله، وناصر، نور الدين، 2022، " مخاطر راس المال واثرها على ربحية المصارف التجارية " مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة – جامعة بنغازي.

14- مطر، محمد، 2006، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية – الأردن – عمان.

الصيرفي، محمد، 2014، " التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية "، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر.